اولاد البنت ق ولو احتاج الابن دون البنت والابن وبهما موسران جميعا فالنفقة على الابن خاصة قلت في الحاوي لما اقرب اليها اشار الى ان العصبة لقرب القرابة وان كان الميراث بينهما ق ولا يجبر على ان ينفق على احد من الرجال ليس بهم زمانة الا على والده او جده فانه يجبر على ان ينفق عليهما وان لم يكن بواحد منهما زمانة والفرق بينهما ما مر من قبل ق ولو ان رجلا له اخ فقير من محتاج ولاخيه البنين اولاد صغار او صغار اناث فان الرجل يجبر على نفقة اخيه دون نفقة اولاده الصغار ذكورا كانوا او اناثا وعلى بنات اخيه وان كن نساء لان اباهم لما كان فقيرا صار كالهالك ق ولا يجبر على النفقة ولد عمته وعمامه وولد اخواله وولد خالاته قلت في الحاوي لان هؤلاء ليسوا بذوي رحم محرم منه وانما تجب النفقة على ذوي رحم محرم تحرد كر صاحب الحاوي مسايل واستدل بحديث عمر رضي الله عنه لبيان انه لا عبرة للارث ق ولو ان رجلا فرض له القاضي نفقة وكسوة على ابنه فاعطاه نفقة شهر وكسوة سنة فضاع ذلك وطلب من ابنه النفقة والكسوة فانه يجبر على ان يكسوه ثانيا ويعطيه نفقة اذا كانت كسوته قد ذهبت فرق بين الاب وبين الزوجة اذا ضاعت النفقة والكسوة من يدها فانه لا تستحق مرة اخرى حتى تمضي المدة والفرق ان استحقاق النفقة والكسوة فيما عدا الزوجات من القرابات باعتبار الحاجة الا ترى انه متى كان غنيا لا تستحق ومتى ضاعت الكسوة فقد تحردت الحاجة اما الزوجة لا تستحق باعتبار الحاجة الا ترى انها تستحق وان كانت موسرة وانما تستحق كفايته وبالضياع لم تتبين الحاجة لم يكن فانه في يدها المدة ولم يلزمه ان القاضي خطأ في قضايه في ذلك التعذير ق وان كسا الابن لسنة واعطى نفقة شهر فمضى ذلك المدة والنفقة والكسوة عند الاب فانه لا يعطيه نفقة ولا كسوة ما دام عنده ما ينفق ويكتسي لان الحاجة لم تتجدد بخلاف الزوج فاذا لم تستعمل الكسوة حتى مضت المدة استحقت كسوة اخرى والله اعلم

الباب الرابع والتسعون في الحجر بسبب النفقة

من ابيه او من ذي رحم محرم منه قول المطلوب انا فقير ايضا ق ولو ان رجلا محتاجا له ابن كبير فطلب منه نفقته ونازعه في ذلك الى القاضي فقال القاضي للابن انا فقير ايضا وما عندي ما انفق على ابي فان القاضي لا يجبر الابن على النفقة على ابيه الا ان يعلم انه يطيق في ذلك وفي بعض النسخ الا ان يعلم مضطلع بذلك اي قادر لان شرط وجوب الانفاق القدرة عليه فالاب يدعي النفقة عليه وهو ينكر فعلى الاب ان يثبت الشرط بالجحود ق وان قال انما يكتسب ما تقدر ان ينفق على منه فان القاضي ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل عن قوته اجبر الابن على ان ينفق عليه من ذلك الفضل لان شرط وجوب النفقة على الولد فليس هو اليسار انما الشرط القدرة على الانفاق وقد وجد ق فان لم يكن في ذلك فضل عنه فلا شيء عليه من حيث الحكم لكن يؤمر من حيث الديانة ان لا يضيع والده وقال بعض العلماء يجبر الابن على ان يدخل الاب في قوته ويجعله احد من عياله فينفق من ذلك الكسب عليهم اذا كان ما يصيب من ذلك القوت معه بدنه ولا يضر به اضرارا بينا منعه من الكسب الان تقدر الاب على الكسب وعلى طلب قوته واحتج بحديث عمر رضي الله عنه ق لو احصاة الناس سنة لاد خلت على كل بيت من اهل عدتهم فانهم لن يهلكوا على انصاف بطونهم فاذا كان هذا الحكم الذي قضى به عمر رضي الله عنه في حق الاجانب ففي حق الاقارب اولى واحتج ايضا بقول النبي صلى الله عليه وسلم طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الاربعة وبنار حمهم الله احتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ابدا بنفسك ثم بمن تعول هذا الذي ذكرنا اذا كان الابن وحده فان كان للابن زوجة واولاد صغار وباقي المسئلة بحالها فان القاضي يجبر الابن على ان يدخل الاب في كسبه ويجعله احد العيال الذين ينفق عليهم ولا يجبر ان يعطي له شيئا على حدة وفرق بين هذا وبينما اذا كان الابن وحده والفرق ان الابن اذا كان يكتسب قوتا ربما يكفي له ولزوجته واولاده الصغار فاذا دخل الاب في طعامهم قل الضرر لان